



الوثيقة 127-A
16 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة، اللجنة 4

البند 6 من جدول الأعمال

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

الإفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات

مقدمة

ولايات ميكرونيزيا الموحدة بلد جزري ناء يتكون من مجتمعات جزرية عديدة متفرقة على نطاق واسع عبر المحيط الهادي. وهو يتألف من 607 جزيرة تمتد على مدى 2 700 كيلومتر. وتؤدي العزلة والبعد وصغر قاعدة الموارد إلى نشوء تحديات تجعل من الصعب على هذا البلد أن ينمو ويزدهر. وتشير الأمم المتحدة إلى هذه المعضلة الجزرية في المحيط الهادي بوصفها "فقر الفرص" حيث "تتعرض مواهب الناس ومهاراتهم ومطامحهم للإحباط وتهدر، ويحرمون بناء على ذلك من فرصة العيش على نحو منتج ومرض". غير أن الاتصالات يمكن أن تؤدي دور قناة للفرص إذا وجدت البنى التحتية العصرية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصيلية عريضة النطاق. وفي الوقت الحاضر تعيد تكنولوجيا العصر تشكيل طريقة ممارسة التجارة وتعليم الأطفال ومواصلة التعليم والحصول على الدرجات العلمية وتقديم الرعاية الطبية وكيفية اتصال الناس بعضهم ببعض في مختلف أنحاء العالم.

وقد أصبحت شبكات الألياف البصرية على نطاق العالم هي عماد البنية التحتية للاتصالات. ويسمح التقدم المتواصل في تكنولوجيا الألياف البصرية والكبلات بتحقيق زيادات هائلة في عرض النطاق وإدخال تحسينات شاملة في قدرات الشبكات وما يترتب على ذلك من انخفاض في تكاليف الإرسال لكل وحدة. وقد أدى هذا التقدم وما اقترن به من زيادة في أنظمة الكبل بألياف المقامة إلى نمو باهر في الخدمات والتطبيقات التي تتضمن الإنترنت والبيانات والوسائط المتعددة والتلفزيون الكبلي والتعليم والرعاية الصحية عن بعد. ويؤدي تأثير كل ذلك إلى جعل الاتصالات عاملاً حافزاً مهماً على الرفاهية والنمو الاقتصادي، وهو ما تمس الحاجة إليه في البلدان الصغيرة مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

الحاجة إلى التوصيلية مع العالم

في منتصف التسعينيات أعادت شركة الاتصالات بولايات ميكرونيزيا الموحدة (تليكوم وولايات ميكرونيزيا الموحدة) بناء الشبكة المحلية في البلد وبذلك مكنت آلاف الأسر والشركات من استقبال خدمة محسنة و"اللمرة الأولى". بيد أن هذه ليست إلا الخطوة الأولى لأن هناك مجتمعات محلية عديدة تعيش في جزر خارجية تفتقر في الوقت الحاضر إلى الخدمات أو ليس لديها إلا قدرات محدودة في مجال الاتصال الراديوي. وللوصول إلى هذه المجتمعات المعزولة تقوم شركة تليكوم بولايات ميكرونيزيا الموحدة بنشر مجموعة من الأنظمة اللاسلكية الثابتة والمتنقلة بالإضافة إلى المطاريف الساتلية ذات الفتحات الصغيرة جداً.

وأهم مسألة تواجه حكومات الجزر وشركات الهاتف مثل شركة تليكوم بولايات ميكرونيزيا الموحدة هي توفير وسائل توصيلية كافية مع المجتمع الدولي. فالاقتصاد الصغير النامي لولايات ميكرونيزيا الموحدة يعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية ولكن الموارد المحدودة في الجزر والصعوبات التي تواجهه في النفاذ إلى الأسواق العالمية تضع الصناعات المحلية في وضع سيئ من حيث القدرة على العمل والمنافسة. يضاف إلى ذلك أن قدرة المدارس والمستشفيات في ولايات ميكرونيزيا الموحدة على توفير التعليم والرعاية الطبية الجيدين تواجه تحدياً ناجماً عن نقص المعدات والقدرة على النفاذ إلى الموارد والخبرة المهنية. إلا أن من الممكن عن طريق التوسع في التوصيل العالمي تحسين النفاذ وإجراء التطبيقات (مثل على الخط، والتفاعل، والنطاق العريض) لمساعدة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على زيادة فعالية الموارد المحلية المحدودة.

ولتحقيق التوصيلية العالمية التي تهمس الحاجة إليها تقوم شركة تليكوم وولايات ميكرونيزيا الموحدة، بدعم من الحكومة، بإجراء محادثات مع اتحادات شركات كبلات بألياف بصرية بحرية وتقييم الفرص المتاحة لإقامة وحدة تفريع للتوصيل بشبكة ألياف بصرية بحرية دولية. وإنا ليلحدونا الأمل في أن يكون ذلك ممكناً عما قريب. واتحادات شركات كبلات بألياف بصرية تمد كبلاتها حول وعبر البلدان الجزرية في المحيط الهادي وإن كانت في كثير من الأحيان لا تتيح للبلدان الصغيرة فرصة التوصيل. وانعدام الفرص في هذه الحالة يرجع بصفة رئيسية إلى قلة الوعي عامة ببلدنا وباحتياجاته وقدراته المالية، بالإضافة إلى اندفاع صناعة الكبلات إلى خدمة المناطق الكبيرة ذات الكثافة السكانية. ويترتب على ذلك حالة مؤسفة من حالات الإغفال. وفي الوقت الحاضر ليس أمام ولايات ميكرونيزيا الموحدة، مثلها في ذلك مثل الأغلبية الساحقة من البلدان الجزرية في المحيط الهادي، إلا أن تستخدم تكنولوجيا السواتل للاتصال بالعالم، وهو ما يعني في كثير من الحالات استخدام القفزات الساتلية المتعددة.

الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات وخطة وطنية لتكنولوجيا المعلومات

توفير البنية التحتية اللازمة للاتصال شرط لا بد منه للقدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. وتحتاج المستشفيات والكلية والمدارس والمكاتب وغيرها إلى وسائل التوصيل عريضة النطاق مع الشبكة حتى تفيد على نحو فعال من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات. يضاف إلى ذلك أن الخدمات والمسيرات وما يرتبط بذلك من بنى تحتية ينبغي أن تقام وتصلح. وفي الوقت الذي تنشئ فيه ولايات ميكرونيزيا الموحدة البنى التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نراها قد شرعت في وضع خطة وطنية لتكنولوجيا المعلومات لزيادة القدرات وتقديم الخدمات في المجالات الرئيسية للصحة والتعليم والإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث والسياحة والتجارة وتطبيق القانون والخدمات الحكومية. وستتاح للحكومات الوطنية والمحلية، ومقدمي الرعاية الصحية، والمدارس العامة والخاصة، والكلية، ومستخدمي ومقدمي خدمات القطاع الخاص فرصة للاشتراك في وضع الخطة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات. ولسد الفجوة الرقمية أهمية حاسمة بالنسبة لتقدم ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وخاصة من حيث تعليم وتدريب مواطنيها، وإنشاء وظائف طويلة الأمد، وتقديم رعاية صحية مناسبة، والاشتراك في التجارة والأعمال المنتجة في عصر المعلومات في القرن الحادي والعشرين.

هناك أربع عقبات أساسية تمنع بلداناً مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة للمعلومات:

- نقص البنى التحتية لوسائل الاتصال اللازمة للوصول إلى المجتمعات النائية
- نقص البنى التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات
- نقص القوى العاملة الماهرة اللازمة لإقامة وصيانة وتشغيل البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات
- نقص التوصيل عريض النطاق بالشبكة العالمية، أي كبل بألياف بصرية بحرية

وينبغي في محاولة التغلب على هذه العقبات مراعاة متطلبات أخرى مرتبطة بما مثل إمدادات الكهرباء الكافية، والأبنية المناسبة لإيواء معدات تكنولوجيا المعلومات في بيئة استوائية، وتنمية الموارد البشرية. وينبغي إنشاء برامج للتدريب التقني لإعداد إطار من العمال المهرة في إقامة وتشغيل وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات. ومن شأن إنشاء سوق جديدة للعمل للعمال عالي المهارة في مجال تكنولوجيا المعلومات أن يكون عوناً كبيراً لاقتصاد ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

المساعدات المطلوبة

إن تنفيذ الخطة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات مع إقامة البنى التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر يتجاوز قدرات معظم البلاد الجزرية. وسيكون من الضروري تقديم منح مالية وبرامج تدريبية ومساعدات وقروض من الأمم المتحدة وغير ذلك لتوصيل خدمات الاتصالات إلى الجزر البعيدة، ولتوصيل ولايات ميكرونيزيا الموحدة بكبل بحري دولي، ولبناء قدرات في مجال النطاق العريض، وكلها مشاريع جوهرية لسد الفجوة الرقمية. وقد تبلغ التكاليف اللازمة لتوصيل الولايات المتحدة الأربع لميكرونيزيا بكبل بحري دولي 60 مليون دولار.

ويتعين على البلدان النامية الصغيرة أن تتخذ الخطوات اللازمة للتغلب على هذه العقبات حتى تستطيع الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات. وليس هذا بالأمر الاختياري إذا كان لهذه البلدان أن تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة في مجال المعلومات في القرن الحادي والعشرين. إن العالم يزداد صغراً يوماً بعد يوم. ولا بد للبلدان والأفراد أن يجيوا ويعملوا في إطار اقتصاد عالمي. وسوف يطالب المواطنون مطالبية مشروعة برعاية صحية وتعليم وفرص أفضل للازدهار الاقتصادي والشخصي. ومن شأن نشر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات نتيجة لوضع خطة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالعالم عن طريق كبل بألياف بصرية بحرية أن يتيح هذه الفرص لولايات ميكرونيزيا الموحدة شريطة أن تتلقى القروض والمساعدات اللازمة.